الإسلام السياسي في شمال أفريقيا

فرصة مصر (٢-٢)

المجموعة الدولية لمعالجة الازمات

> لقد فتحت التغييرات المهمة في النظرة المستقبلية للنشاط المذهبي الإسلامي المصري في السنوات الأخيرة الاحتمال لتطور سياسي تدريجي ، إلا أنها مرت من دون أن يتم استغلالها ، وذلك بسبب التحفظ في سياسات الحكومة المصرية. إن غياب العنف الخطر منذ أواخر عام ١٩٩٧ يوحي بشدة أن استراتيجية الجهاد المسلح ضد الدولة لم تفشل فقط ، بل تم التخلي عنها بشكل فعال ايضاً. وفي الوقت نفسه تطورت أيديولوجية النشاط المذهبي الإسلامي اللاعنفي ، وأصبحت الآن تعتنق بشكل مؤكد ولافت مبادئ وعناصر ذات نظرة مستقبلية عصرية. وبرغم ذلك ، وما لم تقم الحكومة المصرية بتغيير أسلوبها ومقاربتها وتفتح الساحة السياسية وتقوم بإجراء إصلاح سياسي جدي ، فإن الإحباط الذي يشعر به العديد من المصريين يمكن أن يؤدي إلى تجدد وانفجار النشاط المذهبي العنيف في مرحلة ما. وتجازف الحكومة في أن تدرك في وقت متأخر جداً أنها بددت فرصة حيوية وأضاعت ثمار نجاحاتها السابقة على الجبهة الأمنية.

بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٧، شهدت مصر عنفاً متقطعاً قامت به جماعات إسلامية راديكالية متطرفة مدفوعة بشكل رئيسي بالرؤية اليائسة والمتهورة لسيد قطب. وبين عام ١٩٩٣ و١٩٩٧، كان العنف شديداً بصفة خاصة حيث بلغ إجمالي عدد الذين قُتلوا ما يزيد على ألف شخص. وفي أعقاب المذبحة التي ذهب ضحيتها ٥٨ سائحاً في الأقصر بصعيد مصر في تشرين الثاني ١٩٩٧، أعلنت الحركات المسلحة عن وقف إطلاق النار، حيث استمر منذ ذلك الحين. وفي غضون ذلك، تم السماح لجماعة الإخوان المسلمين بمواصلة أنشطتها حيث استردت جزءاً كبيراً من المركز الذي كانت تحتفظ به قبل حظرها في عام ١٩٥٤، كحركة اجتماعية تدمج الأنشطة الدينية والخيرية والتعليمية وأنشطة نشر المطبوعات، مع حضور سياسي جوهري. وعلى الرغم من ذلك، رأينا أن الدولة تساهلت معها، في حين انها ظلت رسمياً غير شرعية، فهي لم تتمتع بوضع الحزب السياسي الشرعي ولا بوضع جمعية شرعية. وفي السنوات الأخيرة، سعى تجمع جديد يتكون جزئياً من الإخوان السابقين ولكن أيضاً من شخصيات ليست لها صلات بالمجتمع إلى تشكيل حزب إصلاحي معتدل (حزب الوسط) على أساس جديد، ولكن الحكومة حرمته من الوضع القانوني. وإذا كان الجهاد المسلح قد أدى إلى طريق مسدود، فيبدو أن النشاط المذهبي الإسلامي اللاعنفي قد أصبح في مأزق.

بالرغم من ذلك، فقد كان النشاط المذهبي الإسلامي في مصر يجتاز عملية تغيير مهمة، وقد بدأ في تحرير نفسه من الرؤى الرئيسية التي كانت توجهه منذ عام ١٩٧٠، إن لم يكن قبل ذلك، وهي الرؤى التي وضعها حسن البنا من ناحية، وسيد قطب من الناحية الأخرى. إن هيمنة هذه التطلعات المستقبلية، والتي تعبر عن نظرة متحفظة أو حتى رجعية ضد التغرب قد اعتمدت تفوق التوجه الإيجابي السابق، وإن كان انتقائياً وانتقادياً، نحو الفكر الغربي الذي كان يميز التهجم الأصلي "والإسلامي المتجدد" للحركة السلفية تحت زعامة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده قبل الحرب العالمية الأولى. وفي بعض النواحي تمثل التغييرات التي حدثت في السنوات الأخيرة استعادة التطلع "الإسلامي المتجدد".

إن هذا التطور في الحركة الإسلامية المصرية ليس جلياً وواضحاً، كما أن بعض الشك قد بدأ ينتظم. إن قيام الإخوان المسلمين وهي حالياً أكبر حركة في مصر- برفض نظرة قطب المستقبلية، يعود مبدئياً إلى رؤية البنا الأقل تطرفاً. ومنذ ذلك الحين أصبح الإخوان يتبعون ستراتيجية تتسم باللاعنف والتدرج. وعند قيامهم في وقت لاحق بتجسيد فكرة الديمقراطية في خطابهم، فقد حاد الإخوان عن آراء البنا، إلا أنه لم يتم الاعتراف بذلك على نحو تام، فهي لا تزال مقترنة على نحو أقل برفض صريح لجنوح تفكير البنا ضيق الأفق والمقاوم للديمقراطية.

ولهذا السبب فإنها قابلة للتفسير بأنها تكيف واقعي (براغماتي) ومؤقت نحو الديمقراطية، بدلاً من تحول صادق إليها. وفي الاحتفاظ بهدفهم كحركة تبشيرية الدعوة- فقد بقي الإخوان عرضة لاتهام الحكومة لهم بأن حركتهم هي منظمة دينية، وأنه من غير الملائم إضفاء الشرعية عليها كحزب سياسي.

والحال لا يمكن اطلاق التهمة نفسها بشكل جدي الى حزب الوسط الذي انطلق في عام ١٩٩٦ من قبل عدد من الإخوان المسلمين السابقين بالاتفاق مع ناشطين من خلفيات سياسية وأيديولوجية أخرى. وفي تعريف صلته بالإسلام، بالنسبة للحضارة الإسلامية بدلاً من الإيمان الإسلامي، فقد اختلف مؤسسوه مع ناحية رئيسة من التقليد الذي يتبعه الإخوان المسلمون، وجددوا التطلع المستقبلي للمفكرين المجددين من المسلمين الأوائل، وقاموا بتأسيس القاعدة المذهبية لحزب غير طائفي للإصلاح الديمقراطي. إن رفض السلطات إضفاء الشرعية على الحزب قد حرم حتى أكثر التيارات تحرراً وتطلعاً إلى الأمام في النشاط المذهبي الإسلامي في مصر من منفذ سياسي في شكل حزب.

إن هذا الرفض يوحي بأن الحكومة عازمة على الاحتفاظ بالهيمنة السياسية للحزب الوطني ضمن المجال السياسي الرسمي، وذلك على حساب أي احتمال جدي لتغيير حقيقي في السلطة. ويوفر هذا السيناريو نطاقاً ضئيلاً أو معدوماً للتمثيل الفعال والمنظم لوجهات نظر المعارضة، كما يمنع الاتجاهات التقدمية المتجددة والديمقراطية داخل الحركة الإسلامية المصرية من حمل ثمار سياسية. من غير المحتمل أن يستمر الهدوء الحالي على الجبهة الأمنية إلى ما لا نهاية، حيث أن الضيق أو المحنة التي يشعر بها العديد من المصريين لا بد من أن تسعى للتعبير عن نفسها. وبما أن مصر ترفض إضفاء الشرعية على الأحزاب الإسلامية، كما تقوم بتطويق فعاليات الأحزاب العلمانية، فإنه ما زال لا يتوفر منفذ دستوري وسلمي فعال للناشطين الإسلاميين في البلد أو لشبابها المبعدين. إن ستراتيجية الحكومة المتمثلة في الجمود وعدم الحركة قابلة لتوليد الإحباط، كما يمكنها تحفيز إحياء الاتجاهات الرجعية، وحتى العنيفة، داخل الحركة الإسلامية.

لذلك يجب على الحكومة أن تباشر في ستراتيجية جديدة بأسرع وقت ممكن. وفي حين أن القلق بشأن الاحتفاظ باستقرار سياسي هو أمر مشروع ويفرض مقاربة حريصة وحذرة للإصلاح السياسي، إلا أنه يتعين على الحكومة أن تدرك بأن التأخير في حد ذاته هو أمر غير حكيم. كذلك يجب عليها أن تدرك بأن التدابير الخاصة بإصلاح أو في الأقل تجديد الحزب الوطني ، برغم أنها مشروعة ومرحب بها، ليست كافية. ومن دون وجود الحافز للمنافسة السياسية من خصوم جديرين بالثقة وشرعيين فإنه من غير المحتمل أن يذهب تجديده إلى حد بعيد، كما أنه سيكون غير كاف لتوفير تمثيل فعال لمختلف اهتمامات ومصالح المجتمع ووجهات نظره. لذلك، يجب أن تنصب أولوية الإصلاح على تعديل قانون الأحزاب السياسية لتمكين الأحزاب الشرعية العاملة من استعادة حضور اجتماعي فعال، والسماح بنشوء أحزاب جديدة قادرة على توفير قنوات دستورية لتمثيل تيارات الرأي الإسلامي على أساس غير طائفي. كذلك، يجب توضيح وضع الإخوان المسلمين. إن حجة الحكومة الأقوى لحجب الوضع القانوني عنهم كحزب سياسي تعتبر حجة واقعية، وذلك لأن الحضور الاجتماعي للجماعة سيعمل على تقزيم وتحجيم جميع الخصوم السياسيين المحتملين، بمن فيهم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وإذا تم إضفاء الشرعية عليها (الجماعة)، فسيكون هناك احتمال حقيقي بأنها ستغمر المسرح السياسي، وهو احتمال يقلق أيضاً، بشكل يمكن فهمه، العديد من المصريين العاديين. وفي هذا الشأن، فإن دور الإخوان المسلمين غير المتكافئ في المجتمع المصري يشبه دور الجبهة الإسلامية الجزائرية للإنقاذ في فوزها المصيري الحاسم في انتخابات عام ١٩٩١ والأحداث المأساوية التي أعقبت ذلك.

ولكن هذا الوضع هو جزئياً من صنيع الحكومة نفسها: فهي من خلال إعاقتها احزاب المعارضة الشرعية والامتناع عن إضفاء الشرعية على أحزاب جديدة، قد سهلت الاحتكار الفعلي للجمعية في هذا المجال. ولو تم السماح للأحزاب الأخرى بتطوير حضورها الاجتماعي للتنافس مع الإخوان، من دون إعاقة من المضايقة الحكومية، فإن إضفاء الشرعية على الإخوان كحزب سياسي كان سيحمل معه مخاطرة أقل أهمية إلى حد كبير. وفي غضون ذلك، يجب على الحكومة أن توافق بأن رفضها الطويل الأمد لمنحهم أي وضع قانوني لا ينسجم مع حكم القانون كما أنه ضار به، وبالتالي يجب أن تعمل على وضع الجمعية ضمن إطار القانون من خلال الاعتراف بها إما كجمعية أو كاتحاد كونفدرالي مكون من جمعيات مستقلة.

يتعين على صانعي السياسة الغربيين أن يخطو بحذر. ومن المؤكد أنه يجب عليهم عدم إقرار خمول النظام الراغب في إرضاء نفسه. ولكن، وبشكل متساوٍ، يجب عليهم عدم التجرؤ على إملاء القناعة المحددة أو خطوة الإصلاح، ناهيك عن وضع أنفسهم كلاعبين رئيسيين في عملية الإصلاح. وبشكل خاص، يجب أن يدركوا الطبيعة ذات النتيجة العسكرية من جراء تطبيق ضغط شعبي كبير أو محاولة تجاهل الحكومة المصرية. إن هذه المقاربات تنطوي على مخاطر تفاقم عجز شرعية النظام، وبالتالي تعمل على تدمير قدرته على اعتماد إجراءات إصلاحية جريئة، في الوقت الذي تسمح فيه للمحافظين بالمشاركة في اتخاذ موضع قومي أجوف كعباءة لمقاومتهم التغيير، وفي الوقت نفسه معاقبة المصلحين الحقيقيين بصفتهم متعاونين مع التدخل الأجنبي. ومما لا شك فيه أن الجهود الأمريكية قد سلطت الضوء على مسألة الإصلاح السياسي، حيث عملت على إثارة حوار كان قد فتر لمدة طويلة. ولكن، طالما أنه ينظر إلى الولايات المتحدة بأنها ظالعة بشكل غير كاف أو أنها متحيزة بشكل مفرط في النزاع العربي الإسرائيلي، فإن صدقيتها وجهودها لتعزيز الإصلاح سوف تتشوه. إن تأمين قرار عادل ومنصف للنزاع المذكور والعمل على تقليص التوترات في الشرق الأوسط ككل سيكون أكثر الطرق فعالية بالنسبة للغرب، وللولايات المتحدة على نحو خاص، لتسهيل حدوث إصلاح سياسي حقيقي ومستدام في مصر وأماكن أخرى من العالم العربي.

قراءة في أربعة بحوث أمريكية

التمرد وإعادة الإعمار في العراق وستراتيجيات جديدة لحوار بنّاء مع العالم الإسلامي

تؤدي مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة دورا كبيرا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، ويطلق عليها مصطلح "ثينك تانكس Think Tanks." وتقوم هذه المراكز البحثية بإمداد صانعي السياسة الأمريكية ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات تتعلق بكل القضايا المهمة، مما يجعلها لاعبا مهماً في تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة. وتشارك المراكز البحثية كذلك في تحديد المسارات التي يجب أن تسلكها الحكومة الأمريكية في تعاملها مع هذه القضايا.

وفي ما يلي عرض لأربعة بحوث تتعلق بصورة مباشرة بالقضايا العربية، صدر أولها عن معهد الولايات المتحدة للسلام، وهو بعنوان: من هم المتمردون؟ أما ثاني هذه البحوث فقد صدر عن معهد بروكنغز، وهو بعنوان: أول دليل إحصائيات عن العراق الجديد، في حين صدر الثالث عن مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، وجاء بعنوان: بداية جديدة . استراتيجيات جديدة لحوار بناء مع العالم الإسلامي. أما البحث الرابع فحمل عنوان: ليبيا بعد ٣٥ عاما، وقد صدر عن معهد الشرق الأوسط.

مَن هم المتمردون؟ السنة العرب الثائرون في العراق

يناقش تقرير معهد الولايات المتحدة للسلام الطبيعة الذاتية لحركة التمرد - على حد تعبير التقرير - التي ظهرت في العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي، وسقوط نظام صدام حسين. وحث كاتب التقرير على صعوبة دراسة طبيعة المتمردين العراقيين حيث تضم هذه الحركة مجموعات وشخصيات مختلفة للغاية. ولكن من الممكن تقسيم الأسباب التي دفعت هؤلاء الأشخاص إلى استخدام وسيلة العنف إلى ثلاثة أنواع:

١ . غضب بسبب سقوط النظام السابق:
وهذا النوع يخص أعضاء حزب البعث و الموالين لحكومة صدام حسين الذين خسروا المكانة والحياة المرموقة بعد الاحتلال الأمريكي.

٢ . التطرف الديني
ويسلط التقرير الضوء على فشل حزب البعث العراقي في آخر مراحل عمره بجذب الشباب العراقيين الذين فقدوا إيمانهم برسالة وإيديولوجية الحزب الحاكم. ولذلك اندفع الشباب إلى التيار الإسلامي على طريقة التفكير السائد داخل جماعة الأخوان المسلمين بمصر. كما توجه بعضهم إلى الوهابية والمبادئ السلفية، وهكذا ساد التفكير أن الجهاد هو أفضل طريق للمسلم. وحث الكاتب على أهمية التفرقة بين الإسلاميين السلفيين وبقية أعضاء التيار الإسلامي. فالهدنة مع القوات الخارجية ومع النظام الجديد إن تناسبت مع المجموعة الأخيرة لن تتماشى مع أهداف السلفيين المتطرفين.

٣ . المصلحة والقيم القبلية:
يزعم التقرير أن الحكومة العراقية بإمكانيتها أن تسيطر على حركة التمرد الجارية من خلال تحسين أوضاع السنة العرب في العراق الجديد. وتحقيق هذا الهدف مباح إن توفرت المواد اللازمة في الدستور العراقي الجديد لتحصين حماية حقوق السنة العرب إلى جانب الضمانات الحكومية بألا يكون هناك تدخل إيراني في الشؤون العراقية الداخلية، وأن توزع أرباح قطاع النفط، وفرص العمل بمساواة بين كل الأشخاص والطوائف في العراق.

إعداد أول دليل إحصائيات عن العراق الجديد Iraq Index

أعد معهد بروكنغز بواشنطن دليلاً، يقوم بتجديده يوميا، ويتضمن مجموعة إحصائيات جديدة تهدف إلى رصد التطورات اليومية في العراق. ويتبنى الدليل الأسلوب الرقمي بصورة كبيرة حيث تتحدث الأرقام عن الخسائر البشرية، وعن مشروعات إعادة البناء. كذلك يحاول الدليل قياس أداء وكفاءة الجهود الجارية لإعادة بناء العراق الجديد بعد الدمار الناتج عن الحرب التي أطاحت بنظام صدام حسين. ويضم دليل الإحصائيات مؤشرات تدل على حالة الخدمات العامة بما فيها خدمات الاتصال والري. كما تسلط بعض مؤشرات الدليل الضوء على نسبة الجرائم والحالة الاقتصادية المتمثلة في نسبة البطالة إلى جانب المستوى الأمني بأنحاء البلد. ويعد الدليل مهماً جدا من حيث كونه الأول الذي يجمع بواسطة جهة أمريكية غير حكومية. والدليل يعكس جهوداً كبيرة تتم على مستوى عال لتقديم تقييم شامل وغير منحاز للأداء الأمريكي في العراق. يرأس هذا المشروع الباحث مايكل أوهانلن Michael O'Hanlon الذي كان عضواً بوفد حكومي سافر للعراق لتقييم عملية إعادة بناء العراق بعد الحرب.

بداية جديدة: ستراتيجيات جديدة لحوار بناء مع العالم الإسلامي

أصدر مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن تقريراً عن نظرة المجتمع الإسلامي تجاه الولايات المتحدة. والتقرير خلاصة لعدة أبحاث ومقابلات مع مختلف الفئات أجراها معدو التقرير في ثلاثة بلدان هي مصر والمغرب وإندونيسيا. وتدل نتائج هذا البحث الميداني الذي جرى العام الماضي على أن مشاعر الرأي العام تجاه الولايات المتحدة في البلدان الثلاثة قد تدنت بعد أحداث ١١ أيلول وبداية الحرب ضد الإرهاب والحرب العراقية. ويقول التقرير إن استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل يعد أحد العناصر الأساسية المكونة للإحساس العام بالازدواجية الأمريكية داخل الوطن العربي، كما يعد أحد الأسباب المهمة لتدهور صورة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي. كما أوضح كاتبو التقرير أن المحطات الفضائية كقناة الجزيرة وغيرها قد قوت المشاعر العدائية تجاه الولايات المتحدة بسبب انتقادها السياسات الأمريكية. أما عن القنوات الإخبارية الممولة من الحكومة الأمريكية فيقول التقرير أن ليس هناك من يتابع إرسال مثل هذه الوسائل بجدية. ولذلك ليس من الغريب أن معظم المشاركين في مقابلات البحث يعتقدون أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو السيطرة على العالم أكمله.

ولكن التقرير يوضح في الوقت نفسه أن هناك فرصاً متاحة للولايات المتحدة لتحسين صورتها في الدول الإسلامية. وأهم هذه الفرص هو الاستماع للرأي الآخر في نطاق الاحترام المتبادل مهما كانت جدية الخلافات السياسية. وحث التقرير على أهمية الشفافية في المشروعات التابعة للمساعدات والمعونات الأمريكية. كما أوضح التقرير أن الولايات المتحدة في حاجة لتجديد طريقة تعاملها مع الدبلوماسية العامة في العالم الإسلامي، وهذا التغير يبدأ من خلال استغلال وسائل الأعلام المحلية غير الحاصلة على رضا الحكومة الأمريكية مثل قناة الجزيرة. ومن المهم تكثيف الجهود الأمريكية للحد من سوء استيعاب بعض الأشخاص لطبيعة السياسات الأمريكية والنظر إليها على إنهاء مؤامرة تحاك ضد العرب والمسلمين.

ليبيا بعد ٣٥ عاما: مرحلة حاسمة في العلاقات الليبية الأمريكية

أصدر معهد الشرق الأوسط تقريرا عن العلاقات الليبية-الأمريكية في ظل التغيرات في سياسة ليبيا الخارجية عبر السنوات الماضية والتي كان من أهمها موافقة الحكومة الليبية على إنهاء محاولتها الحصول على أسلحة دمار شامل، إلى جانب قرار الحكومة الليبية بدفع تعويضات لأسر ضحايا رحلة بان أم ١٠٣، كتب التقرير نائب مساعد وزير الخارجية السابق ونائب رئيس معهد الشرق الأوسط حاليا ديفيد ماك David Mack بعدما قام بزيارة أخيرة لليبيا. وتوقع السفير الأمريكي السابق استمرار حكم الزعيم معمر القذافي في الفترة القادمة اذ أستطاع الزعيم الليبي أن يعزز أمن بلده بتغيير مسار السياسة الليبية. وأهم عناصر هذا التغيير هو انفتاح العلاقات الليبية-الأمريكية والعمل من أجل تقوية الدور الليبي في الاقتصاد العالمي. أما عن الجانب الأمريكي فقد أستعرض ماك أهم مميزات التطورات الراهنة للولايات المتحدة، وهنا يقول ماك أن الحكومة الليبية قد استطاعت أن تبرز مثالا ايجابيا للدول المارقة (أي الخارجة عن نهج السياسة الأمريكية كإيران وكوريا الشمالية). و كتب ماك عن التغييرات البارزة في الحياة السياسية والاجتماعية بليبيا منذ آخر زيارة له للبلد في السبعينيات، وتضم هذه التغيرات ارتفاع نسبة المشاركة النسائية في الحياة العملية والاجتماعية. وعن العلاقات الليبية-الأمريكية ناقش التقرير ثلاث عقبات أساسية تعوق عملية الانفتاح في هذه العلاقة:

١ . استمرار وجود ليبيا على لائحة الإدارة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب برغم التطورات السابقة.

٢ . فشل الحكومة الأمريكية حتى الآن في فتح مكتب استخراج تأشيرات سفر من ليبيا للولايات المتحدة، وهنا أوضح ماك أن هذا التأخير تسبب في إعاقة التعاون الليبي-الأمريكي في المجال الثقافي والتجاري والسياحي.

٣ . غياب تمثيل دبلوماسي على مستوى السفراء بين واشنطن وطرابلس.

ويقول ماك إن تحسين العلاقات الأمريكية-الليبية يعد نجاحا مهما للدولتين، حيث استطاعت كلتا الدولتين الحصول على أرباح اقتصادية وإستراتيجية مهمة. وحذر التقرير من العواقب السلبية الناتجة عن أي تأخير أو إهمال من إي الطرفين وفي هذا الضوء أستعرض ماك توصياته للحكومة الأمريكية للفترة القادمة في العلاقات الأمريكية-الليبية و تضمنت الاقتراحات النقاط الاتية:

١ . تحديد موعد لبدء استخراج تراخيص السفر للولايات المتحدة من ليبيا والإعلان عن هذا الموعد للحكومة و الشعب الليبي.

٢ . تقديم وعد لليبيا بأن الولايات المتحدة ستبحث بجدية حذفها من لائحة الدول الداعمة للإرهاب.

٣ . تعزيز الحوار الليبي-الأمريكي في قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسي داخل البلد. وحث ماك على أهمية استعداد الإدارة الأمريكية للاستماع للآراء الليبية في أطار هذا الحوار.

٤- مساندة مؤسسات تمثيل القطاع الخاص الليبي بالولايات المتحدة (وكذلك تمثيل القطاع الأمريكي بليبيا) لدعم التفاهم بين الحكومات ورجال الاعمال والمستثمرين الأجانب في كلا البلدين.